

المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم

الملتقى السنوي الدولي الخامس للقانونيين في الصناعة المالية الإسلامية

بعنوان

مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي : الأبعاد الشرعية والقانونية في الصناعة المالية الإسلامية

بحث بعنوان

شركات التمويل الإسلامية "التحديات والآفاق"

اعداد :

دكتور : محمود سيد عبد العال

أكتوبر 2013م

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة واتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين نبينا وحبينا

محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبة أجمعين، أما بعد:

تشير الدلائل والدراسات الى أن النظام المصرفي الإسلامي الذي يعد جزء من الإقتصاد

الإسلامي هو الأكثر إستقراراً من الناحية الإقتصادية والمالية والإجتماعية البحتة، وأن التجربة

أصبحت واقعاً ينظر إليه العالم بتقدير وإعجاب، وخاصة بعد الأزمة الإقتصادية المالية العالمية

التي عكست أهمية الإقتصاد الإسلامي وأدوات التمويل الإسلامي، وأنها بالرغم من حداتها

والصعوبات التي واجهتها والتي لا تزال تواجهها إلا أنها فرضت نفسها على النظام الإقتصادي

العالمي لا بغرض مواجهته ومحاربه ولكن بغرض نشر منهج الإقتصاد الإسلامي.

وكان من ضمن هذا التطور في الإقتصاد الإسلامي ظهور شركات التمويل الإسلامية

المتخصصة وغير المتخصصة والتي تقوم بتقديم التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية حيث

ازدهرت ونمت هذه الشركات وحققت نجاحات باهرة، وعلى الرغم من هذا النجاح المتسارع

والإتساع الكبير لنشاط الشركات التمويل الإسلامية على مستوى المحلى والعالمى من حيث زيادة

عددها، وحجم رؤوس أموالها، وتعدد أنشطتها وأدواتها التمويلية فإن هذه الشركات واجهت ولا تزال

تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي تؤثر على مسيرة عملها وتحد من قدرتها على تحقيق

أهدافها المتمثلة في تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية، والمشاركة في التنمية الاقتصادية.

حسب توقعات شركة "برايس ووتر هاوس كوبرز" العالمية المتخصصة في الخدمات الاستشارية، نمو التمويل الإسلامي في السوق الإماراتية بنسبة (10%) خلال عام 2013، مشيرة إلى أن حصة الإمارات من إجمالي سوق التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وماليزيا تصل إلى (6%) أي نحو 72 مليار دولار ما يعادل بالإمارات (264.5 مليار درهم)⁽¹⁾، وبالتالي فإن ذلك ينطبق أيضاً بالضرورة على شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات والبالغ عددها في الوقت الراهن حوالي (11) شركة تمويل متخصصة وغير متخصصة، إن هذا العدد الضخم من شركات التمويل الإسلامي يدل على ازدهار التمويل الإسلامي بالدولة، أضف إلى ذلك أنه يعد مؤشراً إلى رغبة المتعاملين بالتعامل مع هذه مع المنتجات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

أنت المبادرة الخلاقة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ / محمد بن راشد آل مكتوم (دبي عاصمة الإقتصاد الإسلامي) لتعطي زخماً أكبر بما تضمنته من مسارات تغطي كافة نواحي الإقتصاد ، كانت المبادرة الكريمة بمساراتها الست ومن ضمنها مسار التمويل الإسلامي تشكل

(1) موقع على الإنترنت: موقع الإماراتية للأخبار العاجلة، نمو التمويل الإسلامي في السوق الإماراتية بنسبة (10%)، <http://news.emaratyah.ae:2013/9/10/>

عنصراً مهماً وفعالاً . ونحسب أن إطلاقها من صاحب السمو الشيخ / محمد بن راشد آل مكتوم (حفظه الله) كفيل بنجاحها حيث نعلم عن سموه الكثير من المبادرات الفعالة ويكفي عالمنا الإسلامي والعربي فخراً ما يلمسه الجميع من تطور مذهل في كافة مناحي الحياة في أمانة دبي يأتي هذا البحث تفاعلاً مع هذه المبادرة وليسلط الضوء على تجربة شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن هنا جاء هذا البحث للوقوف على عن المشكلات التي تواجه هذه الشركات، و للتعرف على ما تواجهه من تحديات تؤثر على مسيرة عملها وتعيقها عن تحقيق أهدافها، بحيث سيمثل هذا البحث المدخل الهام للعمل على إيجاد السبل والآليات الملائمة للحد من تزايد هذه الصعوبات وإستفحالها عن طريق فهمها ومعرفة مصادرها، وما يمكن ان يترتب عليها حال وجودها من آثار ونتائج يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قدرة هذه الشركات في القيام بدورها في التمويل الإسلامي والاستثمار ودفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ودور هذه الشركات في المبادرة وكيف تتفاعل معها وما هو الدور المنوط بها باعتبارها تمثل واحداً من روافد التمويل الإسلامي ، ولمعرفة كيف تسهم المبادرة في معالجة الاشكاليات والتحديات التي تواجه هذه الشركات .

أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية هذا البحث من خلال مجموعة من النقاط:

1. إن لهذا البحث أهمية خاصة تتبع من دراسة شركات التمويل الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص.

2. إن لهذه الدراسة أهمية خاصة لمساهمي ولمالكي شركات التمويل الإسلامية وكذلك لإدارتها بحيث تقدم حلولاً ومقترحات من شأنها أن تزيد من فعالية تلك الشركات كما إن معرفة تلك المشكلات من قبل تلك الجهات سيجعل التغلب عليها أكثر جدوى وسهولة قبل إستفحالها.

3. قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع, بحيث إفتقرت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع شركات التمويل الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة الى الحديث عن المشكلات التي تواجهها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالإسئلة التالية:

1. ما هي المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

وتعيق من أدائها؟

2. ما هي الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات

العربية المتحدة ؟

حدود البحث :

يتعرض هذا البحث الى مشكلات شركات التمويل الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة والحلول المقترحة لها، وينحصر البحث بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى الآتي :

1. التعرف على المشاكل التي تعترض سير عمل شركات التمويل الإسلامية وتحليلها سواء من الناحية القانونية أو الإقتصادية أو السوقية خلال مدة تجربتها في ظل الظروف الراهنة .
2. وضع الحلول والمقترحات لتلك العقبات والمشكلات سواء الداخلية منها أو الخارجية التي تواجه تلك الشركات وكيف يمكن مواجهتها والاستعداد لها ، ودور المبادرة في معالجة هذه الاشكاليات والتحديات .

ملخص البحث

لقد قسم هذا البحث إلى مبحثين حيث خصص المبحث الأول للتحدث عن شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للتحدث عن المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية ، وذلك في ضوء مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي .

أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن موضوع مشكلات شركات التمويل الإسلامية شبه نادرة والكتابات المتعلقة في هذا الموضوع قليلة جداً ، وخلص الي أنه لا بد من الاهتمام في هذا الموضوع لأهميته البالغة في جانب مهم ألا وهو التمويل الإسلامي، كما توصل الباحث إلى مجموعة من المشاكل التي تواجه شركات التمويل الإسلامية أبرزها قرارات المصرف المركزي ومنها: منع شركات التمويل من قبول الودائع أو القروض من الأفراد وكذلك فتح الحسابات من أي نوع وبأي شكل للأفراد هذا من شأنه أن يضعف ويحد من قدرة شركات التمويل الإسلامية على المنافسة وبالتالي تكون محصلة ذلك القرار هو جعل المورد الوحيد لمصادر الأموال في هذه الشركات هو رأس مالها بالإضافة الى العناصر الأخرى من حقوق الملكية ، هذا أن سلمنا بصعوبة أستقطاب ودائع أو حسابات للشركات التي قد تتعامل مع هذه شركات التمويل

الاسلامي ، وذلك لصعوبة منافسة البنوك والمصارف العاملة في الدولة في هذا الجانب ، كما أن المصرف المركزي لا يراعي خصوصية شركات التمويل الإسلامية من خلال فرضه عليها معايير محاسبية دولية، بالإضافة إلى ضعف رأس مال شركات التمويل الإسلامية بالمقارنة مع رأس مال البنوك الإسلامية والتقليدية في الدولة وكذلك محدودية مصادر الأموال المتاحة لهذه الشركات ، وضعف التنسيق بين إدارة شركات التمويل الإسلامية لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها، أضف إلى ذلك قلة القوانين والأنظمة التي تنظم أعمال هذه الشركات بالإضافة إلى تقادم هذه القوانين والأنظمة .

المحتويات

الصفحة	الموضوعات
2	المقدمة
5	أهمية البحث
5	مشكلة البحث
6	حدود البحث
6	أهداف البحث
7	ملخص البحث
9	المحتويات
17-10	المبحث الأول: شركات التمويل الإسلامية.
10	أولاً: تعريف ونشأة شركات التمويل الإسلامية
11	ثانياً: أهداف شركات التمويل الإسلامية وأهم نقاط قوتها
12	ثالثاً: المبادئ الرئيسية لشركات التمويل الإسلامية
13	رابعاً: أهم القيم التي تعتمد عليها شركات التمويل الإسلامية
14	خامساً: المنتجات التي تقدمها شركات التمويل الإسلامية
28-18	المبحث الثاني: المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية والحلول المقترحة
18	أولاً: المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة
24	ثانياً: الحلول المقترحة لعلاج المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في ضوء المبادرة
29	النتائج
31	التوصيات
33	قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول: شركات التمويل الإسلامية

تمهيد:

سوف يتم الحديث في هذا المبحث على نشأة وتعريف شركات التمويل الإسلامية ، ثم ما هي أهدافها ونقاط قوتها، ومن ثم التعرف على مبادئ شركات التمويل الإسلامية وقيمها، وفي النهاية عن أهم المنتجات التي تقدمها شركات التمويل الإسلامية.

أولاً: تعريف ونشأة شركات التمويل الإسلامية:

يمكن تعريف شركات التمويل الإسلامية بأنها شركات تقوم بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل خدمات تمويل السيارات والمعدات والآلات بالإضافة إلى خدمات التمويل العقاري من خلال صيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة والمضاربة والإستصناع⁽²⁾، ولقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملموساً في قطاع شركات التمويل الإسلامية في الآونة الأخيرة، وتعتبر شركة أملاك من أوائل شركات التمويل الإسلامي في الدولة حيث تأسست في العام 2000، أما الان فقد بلغ عدد الشركات المرخصة (11)

شركة، كما يبينه الجدول التالي⁽³⁾:

(2) موقع على الإنترنت : الأولى للتمويل: <http://www.ffc.jo>

(3) هذا الجدول من عمل الباحث.

شركات التمويل الإسلامية		
الرقم	اسم الشركة	سنة التأسيس
1	شركة أملاك	2000
2	شركة تمويل	2004
3	شركة المشرق الإسلامي للتمويل	2006
4	آفاق الشركة الإسلامية للتمويل	2006
5	شركة أصيل	2006
6	شركة موارد للتمويل	2006
7	شركة الوفاق للتمويل	2006
8	أبوظبي الوطني للتمويل الإسلامي	2007
9	دار التمويل الإسلامية (PPC)	2008
10	بنك أبوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية (ADCB)	2009
11	راك للتمويل الإسلامي	2012

تتوزع هذه الشركات على النحو التالي (5) شركات في أمانة أبوظبي و(5) شركات بأمانة دبي ، وشركة واحدة

في أمانة رأس الخيمة).

ثانياً: أهداف شركات التمويل الإسلامية وأهم نقاط قوتها⁽⁴⁾:

يعتبر الهدف الأساسي لشركات التمويل الإسلامية هو تقديم أفضل الحلول المالية المتوافقة مع

مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم خدمات التمويل الإسلامي المفضلة في

المنطقة، وتعتبر أهم نقاط القوة لهذه الشركات:

1. منتجات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تمتاز بالاستدامة والشفافية والثقة.

2. فرق عمل تتمتع بالخبرة والمعرفة، وتسعى إلى تقديم النصح اللازم لمساعدة العملاء في

اتخاذ القرارات المالية الصائبة.

(4) موقع على الإنترنت : أبوظبي الوطني للتمويل الإسلامي : www.adnif.ae

3. استثمارات تتراوح من متوسطة إلى طويلة الأجل بعوائد تنافسية.

4. التداول بعملات مختلفة من خلال المصرفية الإسلامية.

5. الودائع الاستثمارية التي توفر ودائع بعملات مختلفة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: المبادئ الرئيسية لشركات التمويل الإسلامية⁽⁵⁾:

من أبرز المبادئ الرئيسية في الشريعة الإسلامية في مجال التمويل والتي تختلف عن مبادئ

التمويل التقليدي:

1. تحريم الفائدة (الربا): تحظر الشريعة الإسلامية الفائدة، أما في المجال العقاري يتم تقديم

التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة عادة من خلال عقود إجارة (تأجير)، إذ أنه بدلاً من

إقراض المشتري لشراء عقار معيّن، تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بشراء العقار

وتأجيره للمشتري الذي يدفع أجرته على أقساط.

2. تحريم الغموض: تحرم التعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وجود أي

غموض في الأحكام والشروط التعاقدية التي يجب أن تحدد بوضوح تام المخاطر بشكل

يجعلها مفهومة من قبل جميع الأطراف المعنية بالصفقة المالية.

(5) موقع على الانترنت : شركة أملاك : www.amlakfinance.com

3. تشاطر المخاطر والأرباح: يتوجب على أطراف العقد المالي تشاطر المخاطر والأرباح

التي قد تتجم عنه، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق أرباح أو عائدات على الأصول طالما أنه

تم تشاطر المخاطر.

4. العملة: تعتبر مبادئ الشريعة الإسلامية العملة أو النقود مجرد وسيط للتبادل، وليست

سلعة.

5. الاستثمارات الأخلاقية: تحظر أحكام الشريعة الإسلامية الاستثمار في الصناعات التي

حرّمها الشارع الكريم مثل المشروبات الكحولية والمنتجات الإباحية والقمار والمنتجات

القائمة على لحم الخنزير.

رابعاً: أهم القيم التي تعتمد عليها شركات التمويل الإسلامية⁽⁶⁾:

التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، حيث تعمل هذه الشركات تحت إشراف

هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الخارجيين لضمان إمتثال كافة المعاملات لأحكام الشريعة

الإسلامية وذلك وفقاً لما حدده القانون الاتحادي رقم (6) في شأن المصارف والمؤسسات المالية

والشركات الاستثمارية الإسلامية للعام 1985م المواد (5) و(6) منه ، وتتمثل قيم شركات

التمويل الإسلامية بما يلي:

(6) موقع على الإنترنت: شركة المشرق الإسلامي للتمويل: www.mashreqalislami.com

1. التوافق والالتزام التام بمبادئ مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة.

2. الشفافية والنزاهة حيث تتسم علاقة هذه الشركات بالوضوح والشفافية والنزاهة.

3. البعد الأخلاقي للتعاملات.

4. الحرص على نشر مبادئ الإقتصاد والتمويل الإسلامي .

خامساً: المنتجات التي تقدمها شركات التمويل الإسلامية:

هناك مجموعة من شركات التمويل الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة تقوم بتقديم منتجات

للعلماء، منها ما هو متخصص في تمويل قطاع معين مثال القطاع العقاري، ومنها غير

متخصص في قطاع معين بل يقوم بتقديم مجموعة من أدوات التمويل الإسلامية، بالإضافة إلى

أن هذه الشركات أما أن تكون مملوكة ملكية تامة للبنوك، أو تكون شركات غير مملوكة لبنوك

أي شركات مساهمة ، وقد تكون مملوكة لشركات تطوير عقارية أو لمساهمين آخرين، هذه

الشركات موزعة على الشكل الآتي:

1. شركة أملاك: وقد تأسست في العام 2000م وتحولت الى شركة مساهمة عامة في العام

2004 م ، برأس مال قدره (مليار و 500 مليون درهم)، وهي شركة متخصصة في

تقديم التمويل العقاري، ويعتبر عقد الإجارة هو أساس تمويلها⁽⁷⁾.

(7) موقع على الانترنت : شركة أملاك : www.amlakfinance.com

2. شركة تمويل: وقد تأسست في العام 2004م وتحولت لشركة مساهمة عامة في العام

2006 م، وهي شركة متخصصة في التمويل العقاري، وهي تقوم بتقديم التمويل العقاري

أما لمواطني دولة الإمارات، أو للمقيمين⁽⁸⁾.

3. المشرق الإسلامي للتمويل: وقد تأسست في العام 2006م برأس مال قدره (500 مليون

درهم)، وهي تقوم بتقديم منتجات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية منها تمويل

رأس المال العامل، والتمويل العقاري وغيرها من المنتجات⁽⁹⁾.

4. آفاق الشركة الإسلامية للتمويل: وقد تأسست في العام 2006م برأس مال قدره (150

مليون درهم)، وتقوم بتقديم منتجات للشركات تتمثل بـ (تمويل رأس المال العامل، تمويل

النفقات الرأسمالية)، بالإضافة إلى تقديم منتجات للأفراد (تمويل العقاري، خدمات تمويل

السيارات)⁽¹⁰⁾.

5. شركة أصيل للتمويل الإسلامي: وقد تأسست في العام 2006م برأس مال وقدره (500

مليون درهم)، وتقوم بتقديم مجموعة من المنتجات تتمثل بالتمويل العقاري وتمويل

المشاريع وتمويل الشركات⁽¹¹⁾.

(8) موقع على الإنترنت: شركة تمويل: www.tamweel.ae

(9) موقع على الإنترنت : شركة المشرق الإسلامي للتمويل: www.mashreqislami.com

(10) موقع على الإنترنت : آفاق الشركة الإسلامية للتمويل : www.tamweel.ae

(11) موقع على الإنترنت : شركة أصيل للتمويل الإسلامي: www.aseelfinance.ae

6. شركة موارد للتمويل: وقد تأسست في العام 2006 برأس مال قدره (مليار درهم)، ومن

أهم منتجاتها تمويل البضائع، والمرابحة الإلكترونية، وتمويل التجارة، وتمويل رأس

المال العامل، وتمويل الأسهم وغيرها من المنتجات⁽¹²⁾.

7. شركة الوفاق للتمويل: وقد تأسست في العام 2006م برأس مال قدره (500 مليون

درهم)، ومن أهم منتجاتها التمويل العقاري، بالإضافة إلى تقديم الخدمات التجارية

والاستثمارية إلى المؤسسات والأفراد⁽¹³⁾.

8. شركة أبوظبي الوطني للتمويل الإسلامي وقد تأسست في العام 2007م برأس مال قدره

(200 مليون درهم) وتقوم بتقديم منتجات تمويلية إسلامية على شكل مرابحة السلع

الدولية من خلال التداول في بورصة لندن للمعادن (LME)، والشراء والإجارة المنتهية

بالتملك، وعقود المقاوله المتبوعه بالإجارة المنتهية بالتملك (الاستصناع والإجارة)

بالنسبة لبناء العقارات، والشراء وإعادة التأجير⁽¹⁴⁾.

(12) موقع على الإنترنت : شركة موارد للتمويل: www.mawarid.ae

(13) موقع على الإنترنت: شركة الوفاق للتمويل: www.alwifaq.ae

(14) موقع على الإنترنت : أبوظبي الوطني للتمويل الإسلامي : www.adnif.ae

9. دار التمويل الإسلامي (PPC): وقد تأسست في العام 2008م برأس مال قدره (110)

مليون درهم)، وتقوم بتقديم منتجات تتمثل بتمويل السيارات وتمويل الشركات والتمويل

السكني والتمويل الشخصي⁽¹⁵⁾.

10. شركة بنك ابوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية (ADCB): وقد تأسست في العام

2009 برأس مال قدره (200 مليون درهم)، وتقوم بتقديم منتجات تتمثل بالتمويل

الشخصي، ومرابحة تمويل السيارات، والتمويل العقاري⁽¹⁶⁾.

11. شركة راك للتمويل الإسلامي: وقد تأسست حديثاً في العام 2012م برأس مال قدره (100

مليون درهم)، ومن أهم منتجاتها التمويل الشخصي⁽¹⁷⁾.

(15) موقع على الإنترنت: بيت التمويل الإسلامية: **Islamic Finance House PPC**

(16) موقع على الإنترنت: بنك أبوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية:

<http://www.adcb.com/arabic/about/overview/overview.asp>

(17) موقع على الإنترنت: شركة راك للتمويل الإسلامي:

<http://www.rakbank.ae/rakbank/ar/amalislamicbanking/aboutus/rakifc.jsp>

المبحث الثاني: المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية والحلول المقترحة

تمهيد:

سوف يتم الحديث في هذا المبحث عن المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة والحلول المقترحة لعلاج هذه المشكلات.

أولاً: المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

1. المشكلات التي تواجهها شركات التمويل الإسلامية والناجمة عن قرارات المصرف المركزي:

بالإطلاع على قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم 2004/6/165 بشأن نظام شركات التمويل التي تمارس نشاطها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية⁽¹⁸⁾، لحظ الباحث مجموع من

النقاط أهمها:

أ. في القرار السابق في المادة الرابعة والخاصة بمصادر أموال شركة التمويل الإسلامية،

في النقطة (4-2)، والتي تنص على أنه "يحظر تماماً على الشركات قبول الودائع أو

القروض من الأفراد وكذلك فتح الحسابات من أي نوع وبأي شكل للأفراد"، هذه النقطة

من شأنها أن تضعف وتحد من قدرة شركات التمويل الإسلامية وبالتالي تقلل من قدرتها

على منح التمويل وتضعف من قوة مركزها المالي وبالتالي تؤدي إلى إضعاف وضعها

(18) البنك الإمارات العربية المتحدة المركزي : <http://www.centralbank.ae/index.php>

التنافسي، وبالرغم من اقتناع الباحث بهذه الفقرة من القرار والتي تمثل الفارق الأكبر بين شركات التمويل والمصارف والبنوك ، الا أن القرار لم يحدد ما هي المصادر البديلة لشركات التمويل أن هي أمتثلت لهذه الفقرة من القرار المذكور .

ب. في القرار السابق في المادة الحادية عشر ، وهي التزامات مستمرة، في النقطة (11-3-

م)، والتي تنص على "تطبيق كافة المعايير المحاسبية الدولية الملائمة وتزويد المصرف

المركزي بثلاث نسخ موقعة للبيانات المالية المدققة في 31 مارس من كل سنة يقوم

المصرف المركزي بمراجعة البيانات المالية للموافقة على نشرها"، وهنا تم إخضاع

شركات التمويل الإسلامية لمعايير محاسبية دولية مثلها مثل الشركات التجارية ولم يتم

مراعاة كونها تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة ولها خصوصية

كاملة ولا بد من إخضاعها لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

بدلاً من المعايير المحاسبية الدولية.

ج. في القرار السابق، لا بد من الإشارة إلي أن أنه لم يتم ذكر نقطة هامة في هذا القرار، تتمثل

في أنه إذا احتاجت شركات التمويل الإسلامية إلى سيولة فكيف لها أن تغطي هذه

السيولة ومن أين تأتي بها ؟؟؟ مع العلم أنها أيضاً لا تستطيع أن تقترض من المصرف

المركزي لأنه يتعامل بالفائدة ، وهذا يتعارض مع مبادئ شركات التمويل الإسلامية التي

تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية.

د. في هذا القرار ايضاً في المادة الثالثة منه الفقرة (3-1-3) التي تنص على أنه لا يحق

لشركات التمويل المساهمة في رؤوس أموال مشاريع أو شركات ، أو الاستثمار أو

التمويل بما يتجاوز 7% من رأس مالها القائم ، هذه النسبة وفي الوقت الحالي ضعيفة

جداً ولا ترقى لأن تمثل رقماً يمكن أستثماره في أغلب الاحيان إن اخذنا في الاعتبار

أعلى رأس مال قائم بين شركات التمويل العاملة حالياً فستكون هذه النسبة من رأس

المال حوالي 70 مليون درهم كحد أقصى و7مليون درهم لأدنى شركات التمويل رأس

مالاً .

هـ. هذا القرار صدر في العام 2004م ، أي قبل حوالي ال 10 سنوات وهو القرار

الوحيد بخصوص شركات التمويل الإسلامية منذ ذلك، وبالتالي لا بد من

إستحداث قوانين وتعاميم جديدة تنظم أعمال شركات التمويل التي تعمل وفقاً

لأحكام الشريعة الإسلامية ، تأخذ في عين الإعتبار التطورات الإقتصادية

والإجتماعية التي حدثت في الدولة خلال الفترة ما بين إصدار القرار والسنوات

اللاحقة له ، مع ضرورة تطوير هذه القرارات والتعاميم بشكل دوري .

و . عدم وجود وحدة أو إدارة متخصصة في المصرف المركزي للدولة ، لمتابعة

والإشراف على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام وشركات التمويل

التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل خاص ، في حين أن هذا

العمل يحتاج لجهود متخصصة .

2. المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية والناجمة عن أمور داخلية وخارجية:

يرى الباحث أن هنالك مجموعة من المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في دولة

الإمارات العربية المتحدة والتي تتمثل فيما يلي :

أ. ضعف رأس مال شركات التمويل الإسلامية بالمقارنة مع رأس مال البنوك الإسلامية

والتي تقدم منتجات تمويلية إسلامية مماثلة ، وهذا يمثل تحدياً كبيراً لدى هذه الشركات

ويضعف قدرتها التنافسية (مجموع رؤوس أموال جميع شركات التمويل الإسلامية في

حدود مبلغ 5 مليار درهم أماراتي ، وهذا يعد رأس مال ضعيف مقارنةً بحجم السوق

الإمارتي والطفرة لعقارية والإقتصادية والنمو السكاني المتسارع بالدولة) .

ب. ضعف التنسيق بين إدارات شركات التمويل الإسلامية فيما يخص مشكلاتها، بحيث
ينعدم التعاون بين هذه الشركات لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها سواء الداخلية أو
الخارجية.

ج. قصور فهم آلية عمل شركات التمويل الإسلامية بالنسبة للمتعاملين، ويعزى ذلك لنفس
السبب السابق المتمثل في عدم التنسيق بين شركات التمويل الإسلامية، بالإضافة إلى
عدم عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل تبين أهمية هذه الشركات وآلية عملها.

د. قلة الكوادر المدربة على آلية عمل شركات التمويل الإسلامية، سواء المدراء أو العاملين
فيها، ويعزى ذلك إلى ضعف التدريب على آلية عمل هذه الشركات بحيث لا يستطيع
الموظف التمييز بين آلية عمل كل من شركات التمويل الإسلامية وشركات التمويل
التجارية التقليدية ، بالإضافة إلى عدم عقد دورات تدريبية بشكل مستمر للموظفين.

هـ. عدم ابتكار أدوات تمويلية إسلامية تناسب شركات التمويل الإسلامية.

و. معظم الشركات العاملة حالياً بالدولة هي شركات تابعة لبنوك و مصارف أو شركات
تطوير عقارية وبالتالي فإن الهدف من إنشاء معظم شركات التمويل الحالية كان لهدف
محدد سواء تسويق وبيع المشروعات العقارية التي تنفذها شركات التطوير العقارية
المالكة لهذه الشركات ، أو لأهداف خاصة وضعتها إدارات البنوك التي قامت بإنشاء

شركات تمويل تابعة لها ، ونلاحظ أن هنالك شركات أخرى مستقلة تعود ملكيتها لمساهمين مستقلين ، هذه الشركات تكاد تنطبق عليها كافة الإشكاليات التي تم التعرض إليها سابقاً خاصة من ناحية عدم وجود داعم رئيسي لها على صعيد مصادر الأموال أو لعدم توفر أسواق تعرض فيها منتجاتها ، وخاصةً منتج تمويل العقارات الذي تستحوذ على النسبة الغالبة منه شركات التمويل المملوكة لشركات التطوير العقاري .

ز. إن تمت المقارنة بين شركات التمويل الإسلامي وشركات التمويل التقليدية العاملة في الدولة نجد أن الكفة تميل لصالح الشركات الأخيرة ، ويمكن أن تكون قدرة هذه الشركات على الإقتراض في حال واجهت مشكلة في السيولة واحدة من أهم المزايا التي تميز شركات التمويل التقليدية عن شركات التمويل الإسلامية .

ح. ضعف الهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة بعدم القدرة على إبتكار أدوات مالية إسلامية أو إيجاد الحلول الإسلامية المناسبة لهذه الأدوات، من هذه الأدوات الصكوك الإسلامية^(*) والتي تعاني من خلاف فقهي حول مشروعيتها، حيث أن هذه الصكوك الإسلامية من شأنها أن تدر السيولة وتأمينها في شركات التمويل الإسلامية وتحقق عوائد

(*) **تعريف الصكوك الإسلامية:** وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أو نشاط استثماري يتم تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول الإسلامية.

مجزية للمستثمرين بالإضافة إلى نشر الوعي الإدخاري، ومن هذه الصكوك الإسلامية

(صكوك السلم ، صكوك المشاركة ، صكوك المضاربة ، صكوك الإجارة وغيرها).

ثانياً: الحلول المقترحة لعلاج المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في

ضوء مبادرة دبي عاصمة للإقتصاد الإسلامي :

سوف يتم الحديث عن الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية في

دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي إعتقاد الباحث أن وجود المبادرة حالياً وتفعيلها كفيل بوضع

حلول جذرية لهذه الإشكاليات خاصة وأن أحد مسارات هذه المبادرة هو مسار التمويل الإسلامي

وبالتالي فإن إطلاق المبادرة في حد ذاته سوف يسلط الضوء على كثير من التحديات التي تواجه

النظام المصرفي الإسلامي بشكل عام وشركات التمويل الإسلامية بشكل أكثر خصوصيةً ويقترح

الباحث بعض الحلول على النحو التالي :

1. لابد من قيام المصرف المركزي بالسماح لشركات التمويل الإسلامية بإيجاد آلية

للاقتراض على أن يكون ذلك متوافقاً مع الشريعة الإسلامية وبالشكل الذي يساوي بين

شركات التمويل التقليدية وشركات التمويل التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ،

كما أنه لابد من العمل على إيجاد مصادر أخرى حصرية لشركات التمويل بشقيها

التقليدي والإسلامي لتكون مصدراً بديلاً عن عدم السماح لها بتلقي الودائع أو فتح الحسابات للأفراد ، وهذا من شأنه أن يزيد من قدرة هذه الشركات على تقديم تمويل أكثر بما ينعكس على ربحيتها، بالإضافة إلى زيادة قدرتها التنافسية في السوق المصرفي.

2. قيام شركات التمويل الإسلامية بإنشاء صناديق مشتركة بينها وذلك بغرض مواجهة مخاطر السيولة كونها لا تستطيع الإقتراض من المصرف المركزي لأنه يتعامل بالفائدة.
3. قيام شركات التمويل الإسلامية بإيجاد تنسيق وتعاون بينها بالعمل على إنشاء استثمارات وتمويلات مشتركة بينها لتعزيز نقاط قوتها وللتغلب على مشكلة ضعف رؤوس أموالها.
4. وجود سوق موازية لسوق الأوراق المالية لشركات التمويل التي لم تتحول بعد لشركات مساهمة عامة ، وفتح باب الأكتتاب للجمهور في شركات التمويل المغلقة حيث أن ذلك من شأنه أن يؤدي الي تعزيز ثقة المستثمرين في هذه الشركات من خلال إلزام إدارات هذه الشركات بمعايير الإفصاح والشفافية والحوكمة ، كما أن فتح باب الاكتتاب للشركات المغلقة أو شركات التمويل التي تنوي التحول الى شركات مساهمة عامة من شأنه ضخ المزيد من رؤوس الأموال بما يعزز من قدرات هذه الشركات التنافسية .

5. العمل على تحديث القرارات والقوانين المنظمة لشركات التمويل التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية على أن يراعي في هذه القوانين المقترحة أن تأخذ في الحسبان خصوصية هذه الشركات والتغيرات التي حدثت في الدولة من الناحية الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية ، آخذين في الاعتبار أن مبادرة دبي للإقتصاد الإسلامي سوف تجذب أنظار الكثيرين من المنافسين وغير المنافسين للإمارة بغرض تقييم التجربة بعد إطلاقها ، وبالتالي فإن وجود البيئة التشريعية والقانونية المتكاملة التي تأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات من شأنه الأسهم في المضى قدماً بهذه المبادرة الى آفاق أرحب.

6. الاتجاه الى نوع من التخصص في أعمال شركات التمويل الإسلامية ، بما يكون مؤداه وجود مساحات أكبر لهذه الشركات لتقدم منتجات متخصصة ،والإبتعاد عن منافسة المصارف والبنوك العاملة في الدولة في منتجاتها وخدماتها التي تقدمها لجمهور المتعاملين .

7. لابد من قيام المصرف المركزي بمراعاة شركات التمويل الإسلامية، وإخضاعها لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وليس للمعايير المحاسبية الدولية.

8. العمل على ابتكار أدوات تمويلية تتناسب مع هذه الشركات.

9. عقد دورات تدريبية للموظفين بشكل مستمر، بهدف توعية الموظف بأهمية شركات

التمويل الإسلامية، وأنه يوجد فروق جوهرية بينها وبين شركات التمويل التجارية.

10. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تبين أهمية وجود شركات التمويل

الإسلامية، وتبين آلية عمل هذه الشركات والمنتجات التي تقدمها، ويرى الباحث أن

تفاعلات المبادرة في هذا الخصوص قد أتت أول ثمارها باطلاق صاحب السمو الشيخ /

حمدان بن محمد آل مكتوم (ولي عهد دبي) ، مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي

بالتعاون بين المبادرة وجامعة حمدان بن محمد للتعليم الالكتروني خلال هذا العام ، هذا

المركز من شأنه رفد السوق المالي الإسلامي بالكثير من العناصر البشرية ذات التأهيل

العالى .

11. التركيز على موضوع الهندسة المالية الإسلامية والعمل على ابتكار أدوات

مالية إسلامية وإيجاد الحلول الإسلامية المناسبة لهذه الأدوات، ومن أهم هذه الأدوات

أصدارات الصكوك الإسلامية ، أن من شأن إصدار هذه الصكوك الإسلامية زيادة

الموارد المالية لشركات التمويل الإسلامية ، وزيادة قدرتها على الاستثمار ، ولكن هنا

لابد من الإشارة إلي نقطة هامة متعلقة بنظرة المصرف المركزي لهذه الصكوك ، فإن

أعتبرها أداة دين فتظهر أشكالية وهو عدم قدرة هذه الشركات على الاستدانة من

المستثمرين بما يفوق ضعف رأس مالها حسب التعميم المنظم لأعمال شركات التمويل
التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية رقم 2004/6/165 ، وهنا تكمن أهمية أن
يراعى المصرف المركزي شركات التمويل الإسلامية بخصوصيتها التشغيلية والمحاسبية.

الخاتمة

أولاً: النتائج

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. بعد الإطلاع والبحث لاحظ الباحث ندرة التطرق لموضوع المشكلات التي تواجه شركات

التمويل الإسلامية، وقلة الكتابات فيه على الرغم من أهميته البالغة.

2. إحدى أهم المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية هي منعها من قبل المصرف

المركزي بممارسة قبول الودائع أو القروض من الأفراد وكذلك فتح الحسابات من أي نوع

وبأي شكل للأفراد، هذا من شأنه أن يضعف ويحد من قدرة شركات التمويل الإسلامية

على منح التمويل والاستثمار .

3. عدم وجود وحدة أو إدارة متخصصة في المصرف المركزي لمتابعة أعمال المؤسسات

المالية التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية .

4. أيضاً من المشكلات التي تواجه شركات التمويل الإسلامية هي القرارات الصادرة من

المصرف المركزي التي لا تراعى خصوصية شركات التمويل الإسلامية التي تلتزم بأحكام

الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة.

5. من المشكلات أيضاً ضعف التنسيق بين إدارات شركات التمويل الإسلامية فيما يخص

مشكلاتها، بالإضافة إلى ضعف رأس مال شركات التمويل الإسلامية بالمقارنة مع رأس

مال البنوك الإسلامية بما يمثل تحدياً كبيراً لدى هذه الشركات.

6. أن دبي وبما قدمته للعالم سابقاً من مبادرات ومشروعات أثبتت وسوف تثبت أنها جديرة

بأن تكون هي عاصمة للإقتصاد الإسلامي بما تملكه من مقومات سواء على مستوى

البنية التحتية أو بتماسك وقوة قطاعاتها الإقتصادية وبما تملكه من كوادر مؤهلة للعب

دور ريادي في مجال الإقتصاد الإسلامي ، كما إن الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ /

محمد بن راشد آل مكتوم والتخطيط السليم لسموه كفيل بإنجاح هذه المبادرة الي أقصى

مدي ممكن .

7. إن تكامل مسارات المبادرة الست كفيل بإيجاد الكثير من الحلول لكل أو معظم

لإشكاليات والتحديات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي ، حيث تتقاطع المسارات مع

بعضها البعض وتتكامل معاً.

ثانياً: التوصيات

أهم التوصيات التي يوصي بها البحث:

1. لابد من قيام المصرف المركزي بالسماح لشركات التمويل الإسلامية بايجاد آلية للاقتراض

على أن يكون ذلك متوافقاً مع الشريعة الإسلامية وبالشكل الذي يساوي بين شركات

التمويل التقليدية وشركات التمويل التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية .

2. العمل على تحديث القرارات والقوانين المنظمة لشركات التمويل التي تعمل وفقاً لمبادئ

الشريعة الإسلامية على أن يراعي في هذه القوانين المقترحة أن تأخذ في الحسبان

خصوصية هذه الشركات والتغيرات التي حدثت في الدولة من الناحية الإقتصادية

والاستثمارية والاجتماعية .

3. يوصي الباحث أيضاً أنه يجب على المصرف المركزي مراعاة شركات التمويل الإسلامية،

وإخضاعها لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وليس للمعايير

المحاسبية الدولية، .

4. قيام شركات التمويل الإسلامية بإنشاء صناديق مشتركة بينها ، وذلك بغرض مواجهة

مخاطر السيولة، بالإضافة إلى قيام هذه الشركات بإيجاد تنسيق وتعاون بينها من خلال

العمل على إنشاء استثمارات وتمويلات مشتركة بينها لتعزيز نقاط قوتها.

8. إنشاء وحدة أو إدارة متخصصة في المصرف المركزي لمتابعة أعمال المؤسسات المالية

التي تعمل وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية .

9. الأهتمام بأصدارات الصكوك الإسلامية سواء كانت بشكل منفرد من واحدة من الشركات

أو بشكل مجمع .

قائمة المصادر والمراجع

- موقع الإماراتية للأخبار العاجلة، نمو التمويل الإسلامي في السوق الإماراتية بنسبة

<http://news.emaratyah.ae:2013/9/10>، (%10)

- موقع الأولى للتمويل: <http://www.ffc.jo>

- موقع أبوظبي الوطني للتمويل الإسلامي: www.adnif.ae

- موقع شركة أملاك: www.amlakfinance.com

- موقع شركة المشرق الإسلامي للتمويل: www.mashreqislami.com

- موقع شركة تمويل: www.tamweel.ae

- موقع آفاق الشركة الإسلامية للتمويل: www.aafaq.ae

- موقع شركة أصيل للتمويل الإسلامي: www.aseelfinance.ae

- موقع شركة موارد للتمويل: www.mawarid.ae

- موقع شركة الوفاق للتمويل: www.alwifaq.ae

- موقع دار التمويل الإسلامي: [Islamic Finance House PPC](http://www.Islamic Finance House PPC)

- موقع بنك أبوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية:

<http://www.adcb.com/arabic/about/overview/overview.asp>

- موقع شركة راک للتمويل الإسلامي:

<http://www.rakbank.ae/rakbank/ar/amalislamicbanking/aboutus/>

[rakifc.jsp](http://www.rakbank.ae/rakbank/ar/amalislamicbanking/aboutus/rakifc.jsp)

- موقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

<http://www.centralbank.ae/index.php>

- القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985م في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات

الاستثمارية الإسلامية

- قرار المصرف المركزي رقم 96/3/58 بشأن نظام شركات التمويل والصادر بتاريخ 14

أبريل 1996م

- قرار المصرف المركزي رقم 1996/4/81 بشأن تعديل نظام شركات التمويل الصادر بتاريخ

26 مايو 1996م

- قرار المصرف المركزي رقم 2004/6/165 بشأن نظام شركات التمويل التي تمارس نشاطها

وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية الصادر بتاريخ 6 ديسمبر 2004م.